دور تحديث وتطوير المرفق العمومي في تحسين الخدمات العمومية

– دراسة حالة المرفق العمومي، مجمع سونلغاز–

The role of modernizing and developing the public utility in improving public services

محمد شيخ[1]*، جيلالي بن أحمد[2]

[1] جامعة تلمسان (الجزائر)، chikhmoh13@gmail.com

[2] جامعة تلمسان (الجزائر)،djilalibenahmed81@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/10/31؛ **تاريخ المراجعة**: 2019/11/13؛ **تاريخ النشر**: 2019/12/31

ملخص:

أصبح لقطاع الكهرباء والغاز دور هام وفعال في تحقيق التنمية في مختلف مراحلها ومجالاتها، ونظرا لهذا الدور ارتأينا خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المرفق العمومي الاقتصادي لقطاع الكهرباء والغاز كمرفق حيوي واساسي لتفعيل كل القطاعات الإنتاجية والتي لها دور بارز في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتسهيل معيشة المواطن وتحسين نوعية حياته.

ولهذا الغرض اولت الدولة الجزائرية اهتماما بالغا لهذا القطاع ورصدت له اموالا ضخمة وسطرت مشاريع توليد ونقل وتوزيع الطاقة لمختلف الزبائن، بالإضافة إلى مشاريع تحسين كفاءة استهلاك الطاقة والتي تتضمن تطوير وتحديث وعصرنة طرق الإنتاج ونقل وتوزيع هاتين المادين، وذلك كله من اجل ضمان مواصلة توفير الإمدادات الكافية من الطاقة بالجودة والكمية والوقت المحدد، بما يلبي الطلب المتزايد عليها في المستقبل لتحقيق تغطية كاملة وشاملة لكل ربوع الوطن.

الكلمات المفتاحية : الكهرباء والغاز ؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ تحديث المرفق العمومي

ترميز JEL: L3; D2; N7; Y1

Abstract:

The Electricity and Gas Sector has become an important and effective role in achieving development in all its stages and fields. In view of this role, we have highlighted the economic public utility of the electricity and gas sector as a vital and essential facility for activating all productive sectors which have a prominent role in the economic and social development process. Living citizen and improving the quality of his life.

For this purpose, the Algerian state has paid great attention to this sector and has allocated huge amounts of funds for the generation, transmission and distribution of energy to various customers, as well as projects to improve energy efficiency, including the development, modernization and modernization of production methods and the transfer and distribution of these materials. Of energy quality, quantity and time, to meet the growing demand in the future to achieve full and comprehensive coverage of all parts of the country.

Keywords: electricity and gas ; economic and social development; modernization of the public utility

Code JEL : L3; D2; N7; Y1

* المؤلف المرسل: الإيميل: chikhmoh13@gmail.com .

I- تمهيد :

يقدم المرفق العمومي (اقتصادي أو اداري) خدمات عمومية واقتصادية، تتعلق بالعملية التنموية وأيضا بتحسين الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع، وبما ان الحاجيات في تزايد مضطرد، سواء فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية او التنمية الاجتماعية وتحسين نوعية حياة الافراد، كان لزاما ان يواكب ذلك تطور للمرفق العمومي من خلال تحديث آليات تسييره وتطوير وعصرنة وسائل عمله، على غرار المرفق العمومي سونلغاز، فتحسين الخدمة العمومية ومرافقة المؤسسات الاقتصادية هو الشغل الشاغل للمجمع من خلال تحسن الشبكة الكهربائية وقنوات الغاز وإعادة تهيئتها دوريا وأيضا زيادة وتقوية الطاقة الكهربائية والغازية كلما استدعت الضرورة لذلك، وأيضا انشاء مراكز كهربائية لتخفيف الضغط على المراكز الموجودة.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما **مدى مساهمة شركة توزيع الكهرباء والغاز كمرفق عمومي اقتصادي في تحسين جودة الخدمات العمومية وتحقيق التنمية؟**

– فرضية الدراسة:

– يعمل مجمع سونلغاز على تحسين اداءه على مختلف الأصعدة (انتاج، نقل، توزيع، خدمات) من خلال الاستثمار والتحديث والعصرنة التي تطال مختلف الفروع والهياكل والأجهزة المكونة للمجمع.

– يسعى المجمع للانخراط في مشروع الدولة نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

– منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي من خلال تقديم وتوصيف مجمع سونلغاز كمرفق عمومي اقتصادي وعلى الأسلوب التحليلي من خلال عرض بيانات مستقاة من الشركة نفسها ومحاولة ابراز مدى التقدم والتطور الذي أحرزته الشركة في سبيل تحسين أدائها وخدماتها للزبائن افرادا ومؤسسات.

– أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، ذلك ان دور قطاع الكهرباء والغاز لا يختلف عليه اثنان من حيث مرافقة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والجماعات المحلية، ومختلف المرافق العمومية في دفع عجلة التنمية، وطبعا من اجل ضمان استدامة واستمرارية تزويد السوق الوطنية بالطاقة الكهربائية والغازية، لا بد للمرفق العمومي الاقتصادي المكلف بإنتاج ونقل وتوزيع هاتين المادتين الحيويتين، من اجراء عمليات تحديث دورية على مختلف وسائل انتاجه وأجهزة تسييره، عن طريق ادخال التكنلوجيا الحديثة او الصيانة او التطوير، ورسكلة موارده البشرية.

– أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور تحديث المرفق العمومي الاقتصادي المكلف بالكهرباء والغاز، على مختلف مؤشرات المتعلقة بالقطاع من خلال تتبع تطورها تبعا لعمليات التحديث والتطوير التي يخضع لها المرفق العمومي الاقتصادي من حين الى اخر، وكلما استدعت الضرورة لذلك.

– منهج الدراسة: سنعتمد في هذه الدراسة على الأسلوب النظري من خلال التطرق لمفهوم تحديث المرفق العمومي الاقتصادي وأيضا على الأسلوب التحليلي من خلال تتبع بيانات وأرقام خاصة بمجمع سونلغاز، ومحاولة ابراز التطورات التي عرفها هذا المجمع من خلال المرتبة التي آل اليها حاليا بفضل تحديث وتطوير مرافقه ووسائل عمله باستمرار.

وعلى هذا الأساس، قسمنا هذه الدراسة الى محورين أساسيين على النحو التالي:

المحور الأول: تحديث وتطوير المرافق العمومية الاقتصادية.

المحور الثاني: دراسة حالة "المرفق العمومي الاقتصادي، مجمع سونلغاز"

I.1- تحديث وتطوير المرافق العمومية الاقتصادية:

- المرفق العمومي وجدال المفاهيم:

مفهوم المرفق العمومي في الاتحاد الأوروبي مبني أساسا على أسلوب اقتصادي موجه لترقية حرية المنافسة لصالح السوق المشتركة مما يوفر الامن والازدهار داخل مجال حرية حركة الافراد والخدمات ورؤوس الأموال، وبذلك تجاهل منطق المرفق العمومي، فقوانين الاتحاد تدعم الثقة في مبادئ السوق وحرية المنافسة من اجل الوصول لإشباع المصلحة العامة، وهو ما دعا بالفقه القنوني للقول ان القانون الاتحادي لا يسبح في فلك المرفق العمومي.

هذا الواقع أسس لظهور نوع آخر من المرافق يختلف فلسفيا عن المرفق العمومي التقليدي، واهم مظاهر النوع الجديد:

- **مرفق ذو مصلحة اقتصادية عامة:** وهو يعبر عن النظرة الألمانية لمفهوم المرفق العمومي، بأنه كل نشاط يهدف الى تحقيق المصلحة العامة يمارس من طرف كيان عمومي او خاص بتفويض من السلطة العمومية ويخضع في ذلك لقواعد المنافسة.
- **المرفق لصالح الجميع:** وقد عرف بانه: " مرفق أساسي يقدم الخدمة للجميع في كامل المجموعة بأسعار موحدة ومستوي نوعي مقبول"[1].
- **علاقة المرفق بمرتفقيه:** يميز المشرع الجزائري بين المرافق العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمرافق العمومية ذات الطابع الإداري (حسب القانون رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12) المتعلق بالقانون التوجيهي لاستقلالية المؤسسات الاقتصادية لاسيما المادة 05 منه) فالمرافق العمومية الاقتصادية تخضع للقانون العادي (خاصة في علاقتها مع الغير بما فيهم المنتفعين او المرتفقين) في مجالات الإنتاج والتوزيع.[2]

I.2- دراسة حالة شركة سونلغاز (مرفق عمومي اقتصادي):

- تقديم لمجمع سونلغاز:

تم في سنة 1947 إنشاء المؤسسة العمومية "كهرباء وغاز الجزائر" المعروفة اختصارا بالحروف الرامزة (EGA)، التي أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء والغاز ونقلهما وتوزيعهما، وتضم E.G.A المؤسسات السابقة للإنتاج والتوزيع، وهي تنتمي إلى قانون أساسي خاص منها لوبون (LEBON) وشركائه (SAE) (الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز) ثم وقعت تحت مفعول قانون التأميم الذي أصدرته الدولة الفرنسية سنة 1946.

خلال السنوات القليلة الماضية، كانت شركة SONELGAZ تعيش مرحلة مهمة في تاريخها. حيث تم الانتهاء من إعادة هيكلة SONELGAZ مع انشاء جميع الشركات الفرعية التابعة لها، وهذا في أعقاب صدور القانون رقم 01-02 بتاريخ 2002/02/05، وبعد 15 سنة وبالضبط في فيفري 2017 تم ترسيم هيكل تنظيمي جديد بإنشاء 16 فرع تابع للشركة يقوم بعمليات انتاج وتوزيع ونقل الكهرباء والغاز وهذا بالتعويل على الشركات التالية:

-شركة إنتاج الكهرباء SEP

-شركة الكهرباء والطاقات المتجددة SKTM

-شركة هندسة الكهرباء والغاز CEEG

-شركة إدارة شبكة نقل الكهرباء GRTE

-شركة إدارة شبكة نقل الغاز GRTG

-النظام الكهربائي للمشغل OS المسؤول عن إجراء نظام إنتاج / نقل الكهرباء

-شركة توزيع الكهرباء والغاز SDC

بينما تتكفل شركات كهريف (KAHRIF)، كهركيب (KAHRAKIB)، التركيب (ETTERKIB)، إنارقة (INERGA) كناغاز (KANAGHAZ)، بصفتها متخصصة في الاشغال وانجاز الهياكل الطاقوية (اعمال الهندسة، والتركيب الصناعي، وإنجاز الشبكات..)، وبفضل هذه الشركات أصبح لدى الجزائر بنية تحتية للكهرباء والغاز بالشكل الذي يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

بالإضافة الى ذلك تملك SONELGAZ فروعا متخصصة في مجال صيانة معدات الطاقة، وتوزيع معدات الكهرباء والغاز والنقل والمناولة...الخ، فضلا على ذلك تملك الشركة أيضا حصصا في الشركات التي يرتبط نشاطها التجاري بقطاع الكهرباء والغاز.

يحتل مجمع سونلغاز مركزا متميزا في الدولة اقتصاديا واجتماعيا، وهذا يرجع الى الإمكانات الكبيرة التي يملكها بالإضافة الى الموارد البشرية المدربة والمؤهلة التي تأطر المجمع، والتي خولته بان يكون المسؤول عن تزويد أكثر من ستة ملايين أسرة بالكهرباء وثلاثة ملايين بالغاز الطبيعي، وهو ما يتمثل تغطية جغرافية تقدر بأكثر من 99 ٪ في معدل الكهرباء و60 ٪ في معدل الغاز.

الشكل رقم (01) يمثل دور الشركة في انتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز:

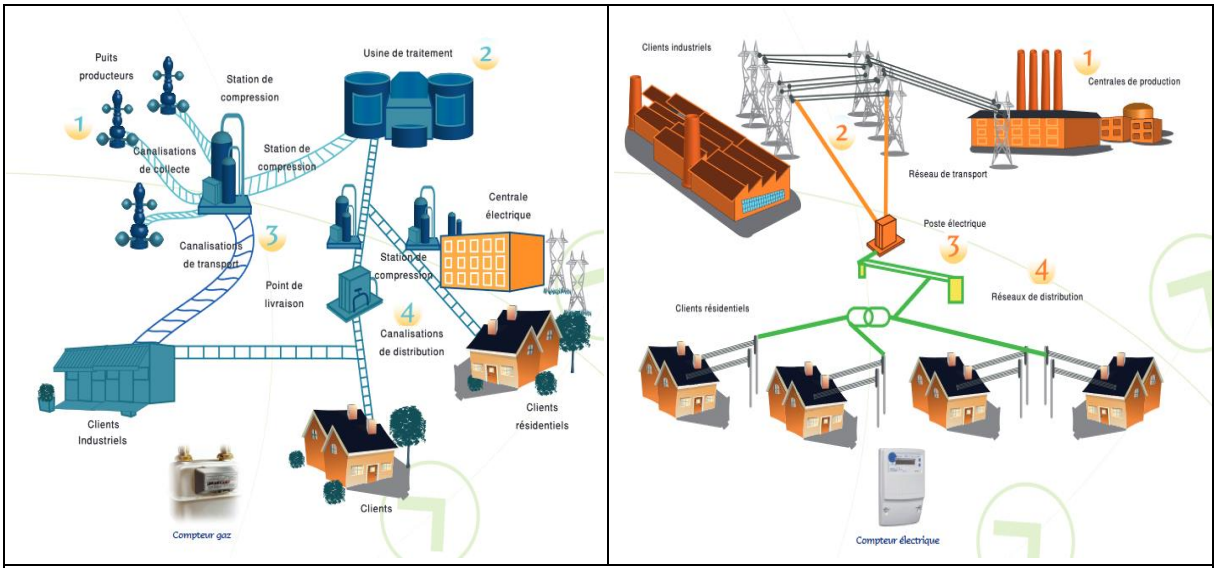

Source: commission de régulation de l'électricité et du gaz (CREG), Le Guide du consommateur de l'électricité et du gaz p5,7, le site : https://www.creg.dz/images/Dep_consom/Guide%20du%20Consommateur%20elec%20gaz.pdf

– الأشخاص المرتبطين بتوفير خدمة مرفق الكهرباء والغاز:

قبل التطرق لهؤلاء الأشخاص يجدر التنويه بالمصطلحات حيث جاء في المادة الثانية من القانون 01-02 الصادر سنة 2002 المتعلق بالكهرباء والغاز "على الأشخاص القائمين على نشاطات انتاج الكهرباء والغاز، نقلهما وتوزيعهما وتسويقهما، يتعلق الامر بكافة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين سواء كانوا خاضعين للقانون العام او الخاص الذين يعملون من اجل المرفق العمومي".[3]

وفيما يلي الأشخاص أو المتعاملين الذين تم ذكرهم في المادة الثانية من القانون السالف الذكر:

الوكيل التجاري: كل شخص طبيعي او معنوي، غير منتج، يشتري الكهرباء او الغاز بهدف إعادة بيعهما.

الزبون: هو الزبون النهائي او الموزع او الوكيل التجاري.

الزبون المؤهل: هو الزبون الذي يتمتع بحق ابرام عقود التموين بالكهرباء او الغاز مع منتج او موزع او وكيل تجاري يختاره.

الموزع: هو كل شخص طبيعي او معنوي يقوم بتوزيع الكهرباء او الغاز بواسطة الشبكات او القنوات مع إمكانية بيعها.

مسير شبكة النقل: هو شخص معنوي مكلف باستغلال وصيانة وتطوير شبكة النقل.

المتعامل: كل شخص طبيعي او معنوي يساهم في النشاطات المذكورة في المادة الأولى من القانون 02-01 (أي انتاج، النقل، التوزيع والتسويق).

مسير السوق: هو شخص معنوي مكلف بالتسيير الاقتصادي لنظام عروض بيع وشراء الكهرباء.

مسير المنظومة: كل شخص معنوي مكلف بتنسيق منظومة انتاج ونقل الكهرباء (مركز التحكم)

المنتج: كل شخص طبيعي أو معنوي ينتج الكهرباء.[4]

– المرفق العمومي للكهرباء والغاز بين متطلبات المصلحة العامة وحرية المنافسة:

إن انتقال الجزائر من اقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، وامام التطور التقني والتكنولوجي المتسارع، ومظاهر العولمة السائدة، كان لزاما على الدولة الحديثة ان تنسحب من عدة قطاعات وفسح المجال امام الخواص للتنافس على تقديم الخدمة في افضل الظروف وافضل الأسعار خدمة للمواطن، وهذا ما لم يتسنى للمرفق العمومي الاقتصادي للكهرباء والغاز SONELGAZ نظرا لعدة عوامل ابرزها رفض الدولة لهذا الاجراء بخصوص القطاعات الاستراتيجية والمؤسسات الكبرى مثل قطاع النفط والطاقة، ومن أجل ضمان تحديث وتطوير هذا القطاع في ظل الاحتكار المطلق الذي يميزه، كان لزاما التكيف مع هذا الوضع وايجاد صيغة تمكن المرفق العمومي من خلق محيط جذاب لرؤوس الأموال الخاصة والأجنبية عن طريق انشاء سوق حرة وشفافة وبالتالي تم تنصيب هيئة تسمى " لجنة الضبط للكهرباء والغاز" (CREG) جانفي 2005.[5]

– مشروع تطوير وتحديث توليد الكهرباء:

- **توليد الطاقة الكهربائية عن طريق الغاز:**

في إطار تنمية فرع الكهرباء، أنشات في سنة 2001 شركة مختلطة بين سوناطراك وسونلغاز تدعى "الشركة الجزائرية للطاقة AEC، لتسيير واستغلال محطات كهربائية ووحدات تحلية مياه البحر.

وتم من جهة أخرى، نم تشغيل عدة محطات انتاج كهربائية بالغاز إبتداءا من سنة 2000 إلى يومنا هذا كلفت غلافا ماليا يفوق 150 مليار دولار (انظر الجدول رقم 01).

الجدول رقم (01) يمثل محطات توليد وإنتاج الكهرباء بواسطة الغاز.

اسم المحطة	الولاية	السعة بالميجاوات MGW	اسم المحطة	الولاية	السعة بالميجاوات MGW
محطة ايليزي	ايليزي	9	محطة كدية الدراويش	الطارف	1200
محطة باب الزوار	الجزائر	108	محطة قيس	خنشلة	1200
محطة مرسى الحجاج	وهران	200	محطة مشرية	النعامة	1200
محطة فكرينة	أم البواقي	300	محطة أوماش	بسكرة	1200
محطة الحامة	الجزائر	418	محطة راس جانات	بومرداس	1200
محطة بوتليس	وهران	445	محطة مستغانم	مستغانم	1200
محطة البرواقية	المدية	500	محطة حجرة النص	تيبازة	1260
محطة حاسي مسعود	ورقلة	660	محطة عين وسارة	الجلفة	1263
محطة سكيكدة	سكيكدة	880	محطة بلارة	جيجل	1600

Wikipédia : L'encyclopédie libre : https://ar.wikipedia.org/

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ضخامة الاستثمار الموجه لإنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة الغاز ومجهودات الدولة بضخ الاستثمارات في هذا القطاع بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية شاملة لمختلف ربوع الوطن وتحسين جودة الخدمات، كما يتجه المجمع الى انتاج الكهرباء بواسطة الغاز الطبيعي بطريقة جديدة تعمل على استهلاك 50% فقط من الغاز، وهو ما حصل في محطة حجرة النص بتيبازة، والعمل جار على تعميم هذه الطريقة من اجل ترشيد استهلاك الغاز الطبيعي مع الإبقاء على نفس الطاقة الإنتاجية للكهرباء.

- **توليد الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقات المتجددة:**

أ- الطاقة الشمسية:

اكد عدة خبراء دوليين وجزائريين على الإمكانيات الضخمة التي تملكها الجزائر بخصوص الطاقة الشمسية، حيث اكد الخبير الفرنسي "جيل بونافي"* خلال ملتقى دولي حول الانتقال الطاقوي في افريقيا ان الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة من الطاقة الشمسية في الصحراء تعادل 10 مرات اجمالي الاستهلاك العالمي، يمكن لها استغلال هذا الامتياز لتصبح اكبر منتج عالمي ليس فقط للغاز انما أيضا للكهرباء، واكد ذات الخبير ان مدة التشمس تتراوح بين 1700 و3900 ساعة بمعدل طاقة يقدر بـ 5 كيلواط ساعي في المتر المربع،[6] ومن المتوقع أن يغطي الإنتاج الجزائري من الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) قبل عام 2030 ما نسبته 27% من مجموع الإنتاج الجزائري للكهرباء سيتم توجيه جزء من الإنتاج للتصدير الخارجي.

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ الاستراتيجية التي أصبحت الدولة تنتهجها من خلال تكثيف الاستثمارات في الطاقات المتجددة من خلال انشاء محطات توليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية، وهدف الدولة الجزائرية هو الوصول الى نسبة 27% من الإنتاج الكلي للكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وذلك في حدود 2030، ويرجع السبب الى تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة والعمل على ترشيد الغاز الطبيعي من جهة أخرى.

الجدول رقم (02) يمثل محطات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية

اسم المحطة	ولاية	المساحة بالهكتار	السعة بالميجاوات MGW	اسم المحطة	ولاية	المساحة بالهكتار	السعة بالميجاوات MGW
محطة الجلفة	الجلفة	96	48	محطة تقرت	تقرت	46	**23**
محطة المسيلة	المسيلة	88	44	محطة عين الملح	المسيلة	44	**22**
محطة ورقلة	ورقلة	79	39	محطة تندوف	تندوف	40	**20**
محطة البيض	البيض	60	30	محطة مشرية	النعامة	40	**20**
محطة المغير	الواد	59	28	محطة تيارت	تيارت	40	**20**
محطة عين البيضة	أم البواقي	54	27	محطة غرداية	غرداية	40	**20**
محطة عين وسارة	الجلفة	52	26	محطة الاغواط	الاغواط	40	**20**
محطة بشار	بشار	52	26	محطة الواد	لواد	36	**18**
محطة تسمسيلت	تسمسيلت	52	26	محطة أفلو	الاغواط	32	**16**
محطة سعيدة	سعيدة	50	25	محطة اولاد جلال	بسكرة	20	**10**
محطة النعامة	النعامة	50	25	محطة العبادلة	بشار	18	**9**
محطة بسكرة	بسكرة	50	25	محطة الايض سيد الشيخ	البيض	16	**8**
محطة بسكرة	بسكرة	50	25	محطة حاسي الرمل	الاغواط	130	**150**

Wikipédia : L'encyclopédie libre : https://ar.wikipedia.org/

ب-طاقات المتجددة الاخرى:

- محطة الطاقة الكهرومائية " ايغيل امدا" ببجاية أنشأ سنة 1954 بسعة 24 ميغاواط.
- محطة الطاقة هجينة لتوليد الكهرباء حيث تعتبر الأولى من نوعها في العالم، اذ تستعمل الغاز مع الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، وتقع بحاسي الرمل بطاقة 150 ميغاواط، بتكلفة 315.8 مليون أورو بمساحة تقدر بـ 152 هكتار منها 18 هكتار لصناعة الالواح الشمسية.[7]

صورة لأول محطة في العالم للطاقة الهجينة بحاسي الرمل، المصدر من www.google.com

ومما زاد تركيز واضعوا السياسات العمومية على الطاقات المتجددة، الرفض الشعبي وبعض المختصين بخصوص استغلال الغاز الصخري نظرا للأثار السلبية والضارة التي يمكن ان يخلفها كتلويث المياه الجوفية، خاصة بعد عزوف الو.م.أ والصين، كقوتين اقتصاديتين عالميتين على استغلال هذا النوع من الطاقة. ولهذا الغرض وضعت الدولة برنامجا وطنيا جديدا لتنمية الطاقات المتجددة بين سنتي 2015 و2030 يهدف الى الحفاظ على الموارد الأحفورية وتنويع سلاسل انتاج الكهرباء وكذا المساهمة في التنمية المستدامة ومعالجة الأخطاء والهفوات التي وقعت في البرنامج السابق (2011-2030)، كما جاء لتحقيق احتياجات السوق بقدرة 22000 ميغا واط خلال فترة 2030/2015 كما سوف يتحقق أكثر من 4500 ميغا واط بحلول عام 2020.[8]

يتم تنفيذ هذا البرنامج عبر عمليات تكنولوجية على النحو التالي:

- الطاقة الشمسية الضوئية: 5010 ميغا واط.
- الطاقة الرياح: 2000 ميغا واط.
- الطاقة الحيوية: 1000 ميغا واط.
- توليد المشترك للطاقة: 400 ميغا واط.
- الطاقة الأرضية: 15 ميغا واط. سوف يتم تنفيذ في إطار هذا البرنامج بحلول عام 2030 حصة للطاقات المتجددة ما يقارب حوالي 27 بالمئة في التقرير الوطني لإنتاج الكهرباء[9].

– انعكاس مشاريع التطوير والتحديث للمرفق العمومي سونلغاز:

- **طول شبكة الكهرباء وقنوات الغاز للمرفق العمومي الاقتصادي سونلغاز:** تطور طول الشبكة الكهربائية وقنوات الغاز الطبيعي بشكل متناغم مع قدرات الانتاج السنوي للكهرباء وارتفاع مشتريات الغاز الطبيعي في ظل تزايد الطلب على هاتين المادتين الحيويتين، وهذا تبعا للنمو السكاني وتحسن نوعية حياة السكان، ولهذا الغرض يخص المرفق العمومي (مجمع سونلغاز) شبكاته الكهربائية وقنواته الغازية اهتماما بالغا من حيث زيادة الاستثمار في مد شبكات الكهرباء وقنوات الغاز.

الشكل الرقم (02) يمثل التطور السنوي لطول الشبكة الكهربائية بين سنوات (2005–2017):

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: Rapports d'activités et comptes consolidés (http://www.sonelgaz.dz)

الشكل الرقم (03) يمثل التطور السنوي لطول قنوات الغاز بين سنوات (2008-2017):

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: (http://www.sonelgaz.dz) Rapports d'activités et comptes consolidés
- Ministre De L'énergie et des Mines, Bilans des réalisations du secteur de l'énergie et des Mines

- **تطور اعداد زبائن المرفق العمومي**: من خلال الشكل الموالي نلاحظ شبه استقرار في معدل الزيادة السنوية سواء في قطاع الكهرباء او قطاع الغاز حيث كان العدد سنة 2012 اكثر من 7.4 مليون زبون في الكهرباء ليصل العدد في حدود 9.2 مليون زبون بنسبة زيادة تراوحت بين 4% الى 4.6% بين سنة 2012 و2017، اما فيما يخص قطاع الغاز فأعداد الزبائن هي كذلك عرفت استقرارا في نسبة الزيادة حيث كان العدد سنة 2012 يقدر بـ 3.7 مليون زبون بنسبة تطور تقدر بـ 9.6% مقارنة مع سنة 2011 ليصل العدد الى حوالي 5.3 مليون زبون سنة 2017 بنسبة تطور 6.55% مقارنة بسنة 2016.

وهذا الارتفاع المتزايد والمستقر لأعداد الزبائن يعكس الاستجابة الشبه تامة للمرفق العمومي الاقتصادي المكلف بالكهرباء والغاز لطلبات الربط من لدن الزبائن الجدد بكل انواعهم سواء زبائن عاديين (اشخاص طبيعيين) او زبائن غير عاديين (اشخاص معنويين ومرافق عامة وخاصة)، وطبعا هذا لم يكن ليحصل لو لا الاهتمام بتحديث وتطوير مختلف هياكل وفروع المرفق العمومي.

الشكل رقم (04) يمثل تطور اعداد الزبائن المرفق العمومي (مجمع سونلغاز) خلال الفترة (2012-2017)

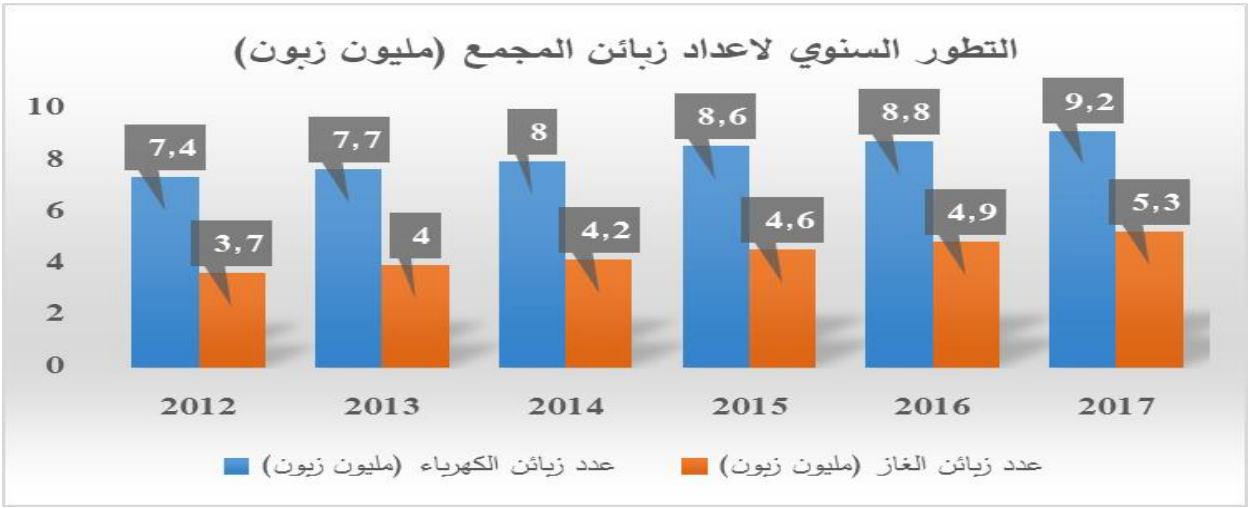

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: (http://www.sonelgaz.dz) Rapports d'activités et comptes consolidés

الشكل رقم (05) يمثل معدلات الزيادة لأعداد الزبائن المرفق العمومي (مجمع سونلغاز)

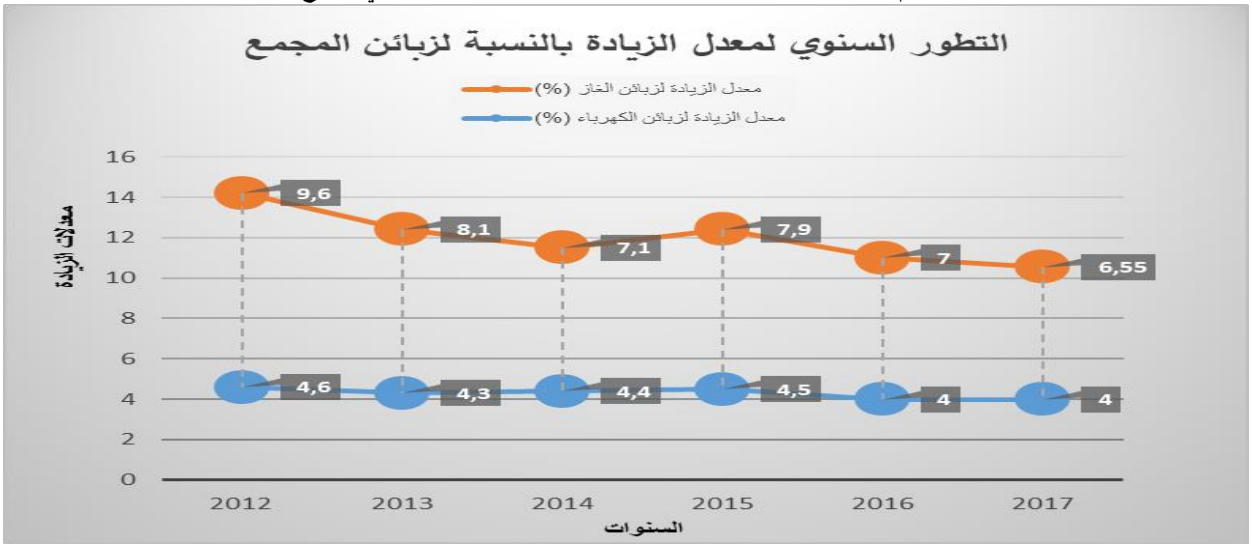

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: Rapports d'activités et comptes consolidés (http://www.sonelgaz.dz)

- **استثمارات المرفق العمومي (مجمع سونلغاز)**: الملاحظ من الشكلين (05)، (06) تخصيص المجمع لمبالغ مالية معتبرة من سنة 2012 بـ أكثر من 233 مليار ليصل المبلغ الى 408 مليار دج، 598 مليار دج، 577 مليار دج سنوات 2013-2014-2015 اي بارتفاع قدره 43%، 32%، (-3.66% مقارنة بالسنة n-1)، ويفسر ارتفاع المبالغ خلال السنوات الثلاث باعتماد المجمع على مخطط استعجالي رصدت له ميزانية ضخمة والمبالغ السابقة تعبر على ضخامة الاستثمار في ميدان الكهرباء والغاز لتحديث وتطوير شبكات وقنوات الغاز ومراكز الكهرباء ومحطات الإنتاج وخطوط النقل وهذا خدمة للمصلحة العامة واستجابة للطلب المتزايد للكهرباء والغاز، اما سنتي 2016 و2017 فكاي مرفق عمومي يخضع لسلطة الدولة فقد قام المجمع بتطبيق سياسة ترشيد لإنفاقها الاستثماري واستهداف البرامج ذات الأهمية القصوى والتي تخدم الفرد والمجتمع بصفة خاصة لكن على العموم مكنت كل هذه الاستثمارات مرفق سونلغاز من التوصل الى نسبة تغطية قدرها 99% بالنسبة للكهرباء و60% بالنسبة للغاز.

الشكل رقم (05) يمثل استثمارات المرفق العمومي سونلغاز سنوات 2012-2017 (مليار دج)

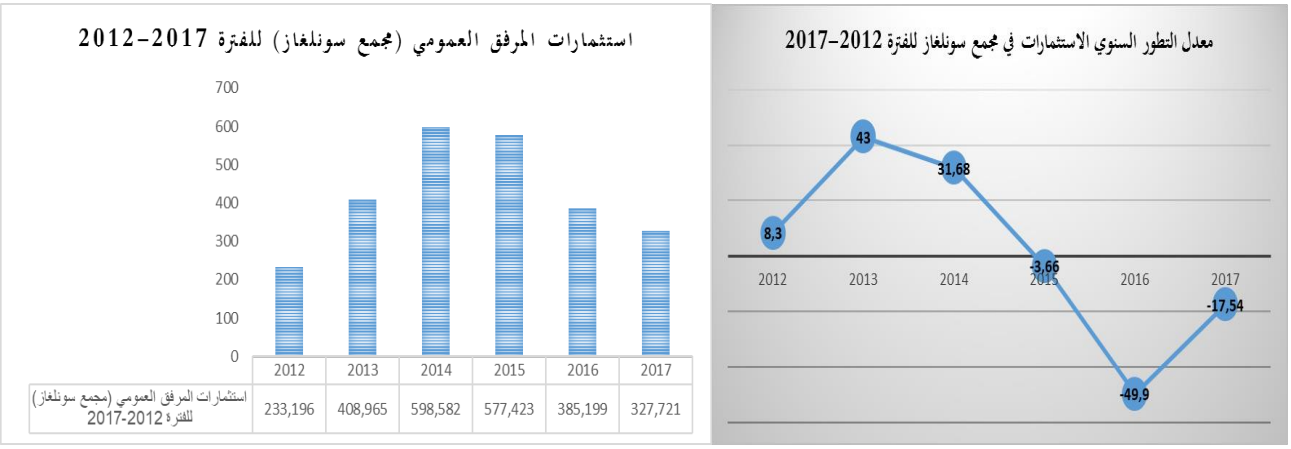

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: Rapports d'activités et comptes consolidés (http://www.sonelgaz.dz)

- **حجم انتاج الكهرباء للمجمع**: بلغ إنتاج الكهرباء 54086.7 جيغاواط ساعي Gwh سنة 2012 ليصل الإنتاج سنة 2017 الى 69792 جيغاواط ساعي Gwh مسجلا ارتفاع كل سنة بنسب زيادة متفاوتة بلغت سنة 2012 حوالي 10.7% مقارنة مع سنة 2011، وبنسبة 5.05% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 اين سجل حجم انتاج مقدر بـ 66263 جيغاواط ساعي، ويعزى هذا الارتفاع الى مواكبة المجمع للطلب المتزايد على هذه المادة من طرف الزبائن.

الشكل رقم (06) يمثل حجم انتاج الكهرباء السنوي للمرفق العمومي (مجمع سونلغاز) 2012-2017

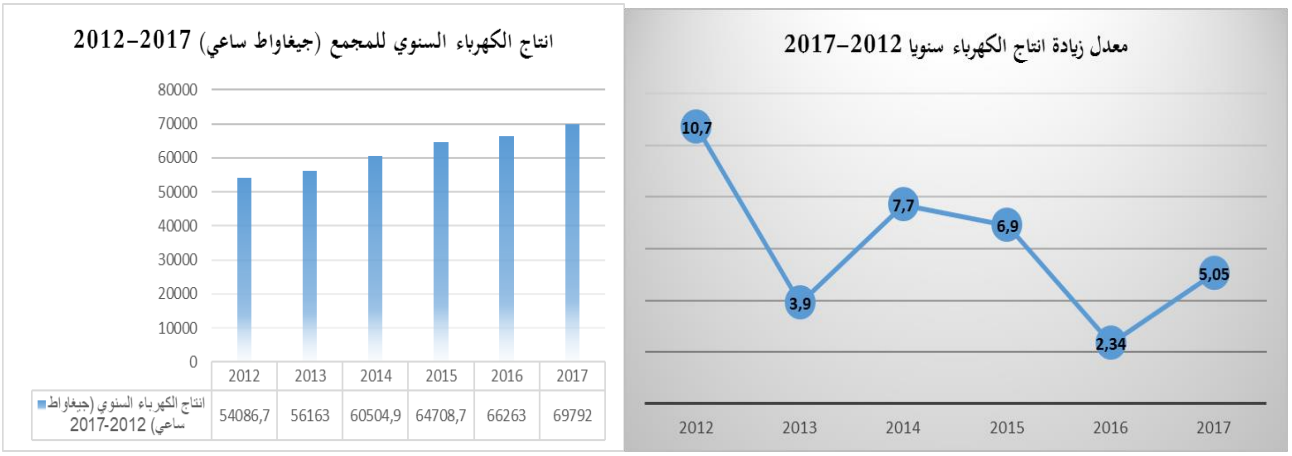

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: (Rapports d'activités et comptes consolidés (http://www.sonelgaz.dz

مشتريات الغاز:

عرفت مشتريات الغاز من طرف المجمع ارتفاعا كل سنة حيث قدرت حجم المشتريات سنة 2012 بـ 24.9 م3 بنسبة زيادة عن سنة 2011 تقدر بـ 10.6% ليتم سنة 2015 شراء حجما يقدر بـ 29.8 مليار م3 ليصل الحجم سنة 2017 حوالي 30.3 مليار م 3 وتفسير نسب الزيادات المرتفعة سنوات 2012-2015 إلى برنامج الدولة المخصص لربط مختلف المناطق النائية والريفية بالغاز الطبيعي (المخطط الخماسي 2010-2014 والمخطط التكميلي 2015-2019).

الشكل رقم (07) يمثل المشتريات السنوية للغاز لفائدة المرفق العمومي (مجمع سونلغاز) 2012-2017

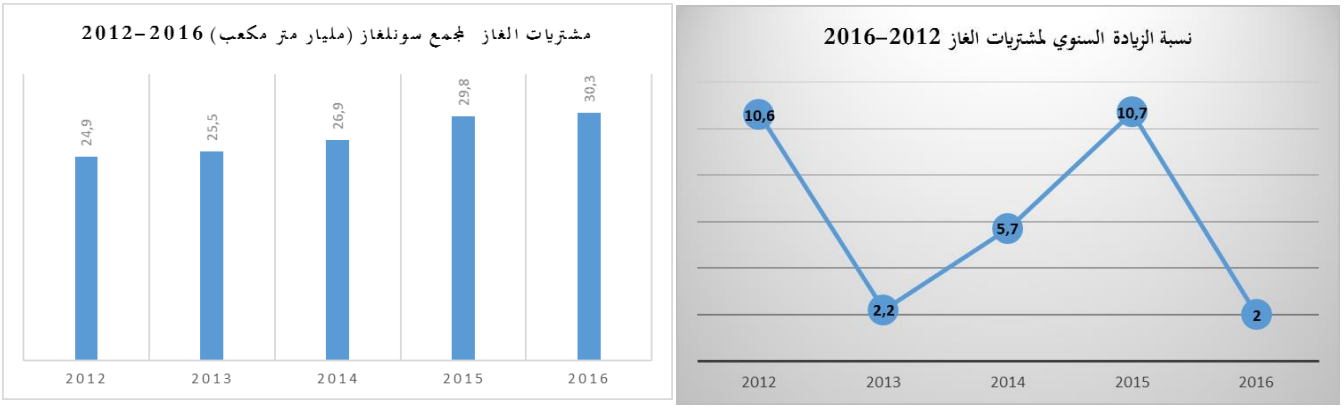

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: (Rapports d'activités et comptes consolidés (http://www.sonelgaz.dz

الشكل رقم (08) يمثل حجم مبيعات ورقم الاعمال الكهرباء والغاز يقوم بها المرفق العمومي 2012-2017

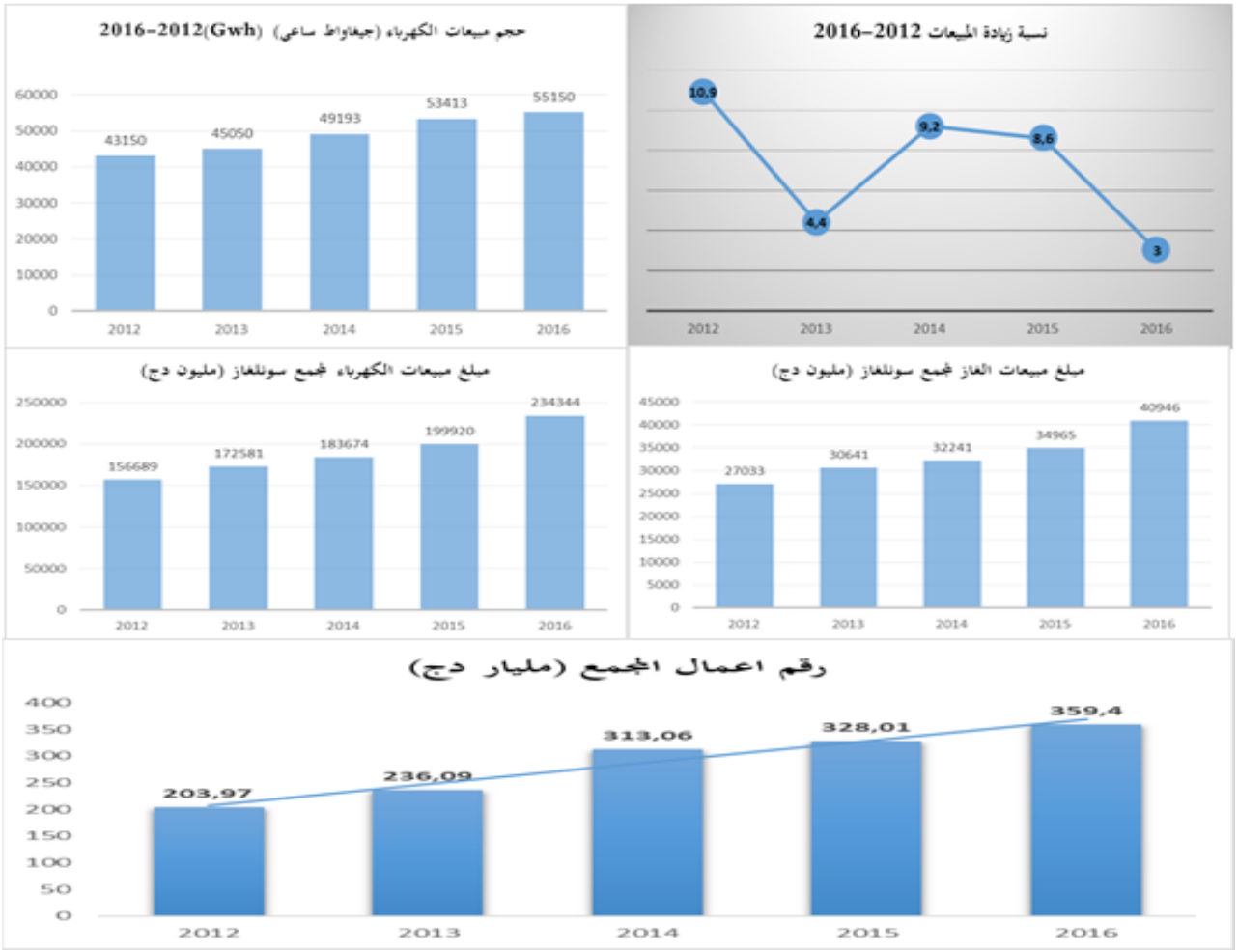

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: Rapports d'activités et comptes consolidés (http://www.sonelgaz.dz)

الموارد البشرية: نظرا للتطورات الت شهدها مجمع سونلغاز من حيث تمدده وضخامة استثماراته واستمرارها كان من الطبيعي ان يرافق ذلك توظيف للموارد البشرية كل سنة بالإضافة الى انخراط المجمع الى جانب الدولة في التوظيف وهو ما يلاحظ من خلال الشكل رقم 09.

الشكل رقم (09) يمثل تطور التوظيف لدى مجمع سونلغاز (ألف موظف)

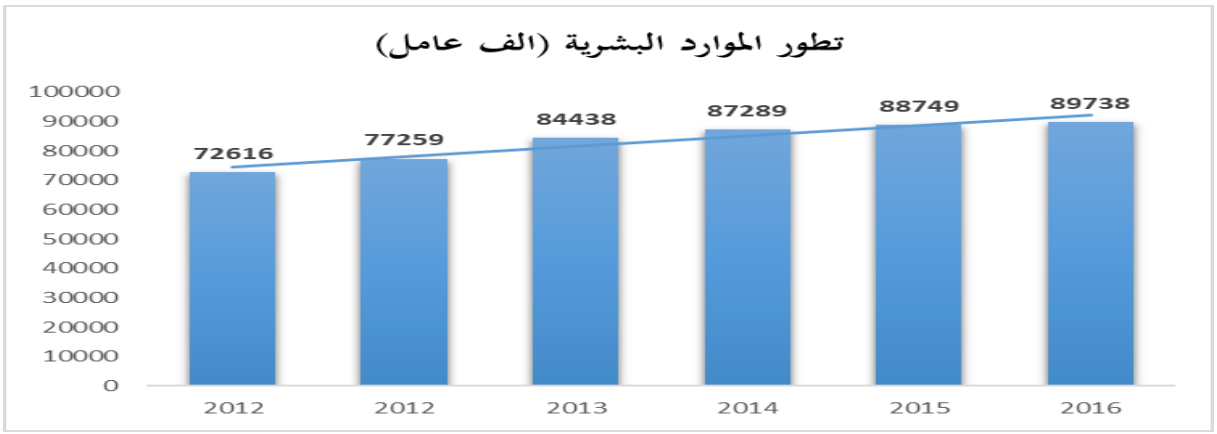

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: Rapports d'activités et comptes consolidés (http://www.sonelgaz.dz)

II – الخلاصة و النتائج:

إن النتيجة الرئيسية التي توصلت اليها الدراسة بالنسبة لتطوير وتحديث منظومتي الكهرباء والغاز من خلال الاستثمارات الضخمة التي مست منظومة التوليد الخاصة بالكهرباء وعمليات الشراء الخاصة بالغاز، وكذا عمليات النقل والتوزيع، وعمليات الانتقال الطاقوي التدريجي من خلال تسطير برامج لتطوير الطاقات المتجددة، وهذا كله من أجل تحقيق منافع اقتصادية للمرفق العمومي وينعكس ذلك على رفاهية المواطن والمجتمع، ويمكن أيضا تلخيص نتائج أخري كالتالي:

- تسجيل تحسن مضطرد لكل المؤشرات الخاصة بالكهرباء من حيث الاستثمارات وطاقات الإنتاج وعدد لزبائن وصولا الى رقم الاعمال.

- لمسنا رغبة لمسؤولي المجمع لولوج عالم الطاقات المتجددة والنظيفة والتي تم الانطلاق في بعض المشاريع المتعلقة بها أخرى قيد الإنجاز وأخرى تحت الدراسة تجسيدا لأهداف التنمية المستدامة.

- ارتفاع سنوي لعدد الزبائن الكهرباء او الغاز، لكن ما يمكن ملاحظته هو ارتفاع عدد طلبات الزبائن للربط بقنوات الغاز، وهذا راجع الى برامج الدولة التي خصصت لهذا الغرض ومجمع سونلغاز كان المنفذ لهذا المشروع.

كنتيجة واضحة بلغت نسبة التغطية بخصوص الكهرباء 99%، عبر كافة ربوع الوطن، اما بالنسبة للغاز الطبيعي او غاز المدينة فوصلت نسبة التغطية الى 60% اما 40% الباقية تتكفل بها شركات انتاج غاز البوتان او غاز القارورة.

- الإحالات والمراجع :

[1] – راضية شيبوتي، ضبط المرافق العمومية، مجلة علوم الإنسانية، العدد 35، جوان 2011، ص 187.

[2] – راضية شيبوتي، نفس المرجع السابق، ص 188.

[3] – عمراني فيصل، عقود الشراكة العمومية الخاصة –دراسة مقارنة– مذكرة ماجستير، كلية الحقوق تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص68.

[4] – عمراني فيصل، نفس المرجع السابق، ص68.

[5] – قانون حول الكهرباء والغاز، لإعادة تأسيس القطاع، مجلة سونلغاز 2005.

[6] – الإذاعة الجزائرية، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161002/89569.html تاريخ التصفح: 2018/09/10 على الساعة 22:20.

[7] – Wikipédia: L'encyclopédie libre: https://ar.wikipedia.org

[8] – http://www.sonelgaz.dz/?page=article&idb=3

[9] – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، قطاع الطاقات المتجددة، من الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables تاريخ التصفح: 2018/09/12 على اساعة 20:19.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب:APA

محمد شيخ، جيلالي بن أحمد (2019)، دور تحديث وتطوير المرفق العمومي في تحسين الخدمات العمومية – دراسة حالة المرفق العمومي، مجمع سونلغاز–، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 04(العدد02)، الجزائر: جامعة الوادي، الوادي، الجزائر ص.ص 1-14.

SCAN ME